

العبد بالانه يحرم بونه يجب بدلها في الحج توصل اليه
 في احتمال العزق بان ما هنا اضعف ولا يمنع الا ان
 الضوري لا يكون موجبا ويلزم مشي اطرافه وان
 بعد وبيع كونه لا يضطر له وكل ما يبقى على العالم العوام
 كالتسبيح ونحوه فيعدرون بحمله ويؤيده نصهم
 بان الواجب عينيا تعلم الظواهر لا غير ما لو علم تحريمه
 وجعل ابطاله فلا يعدر كما يعلم في عالم تحريم الخمس
 وان جعل ايجابه الحمد ولو سلمه لثبوت طائفة من الصلاة
 فكما جعل كذا ذكره الراجح في القنوق **لا يفتقر عرفا** ولا
 يعدر فيه في الصور الثلاث لندرته في الكثيره
فلا يصح فتطلب به لقطعه نظرها وهيستأجر بعد
في اليسر من التسبيح ونحوه مما مر وان ظهر به كلام
للقلية عليه ان قلها ولو ابتلي بدوامه حيث
 لم يكل من يسع الصلاة عن مبطله على عنده ولا
 قضاء عليه لو شقي كما ياتي في الحكة بالذوق ولا يكف
 انتظار من يجلو فيه ويفارق ما مر في السلس حيث
 يكلف ذلك بالاحتياط الخمس ما لا يجتأه غيره ولو
 تسبيح امامه فظلم حرقا لم يقب مفارقتها لاحتمال
 عدوه ما لم تدل قرينة حاله على عدم العدس والا
 لزم مفارقتها كل حاله السبكي وكذا لو نحن في الفلحة
 كذا غير المعنى لم يقب مفارقتها حاله ولا عند الركوع
 لحواسره بله الانتظاره كاقام لخاسته وسجد قبل الركوع وقال

الذركشي

الذركشي يجب المفارقة كما لو ترك واجبا وحدهم رعليها اذا
 كثر ما كان فيه عرفا قضا وكلاما مبطلا ولو سهلوا
 فان والا وحده اي حيث لم يتصل صلواته لا المفارقة
 حتى يترك المصحة بعضهم عدم اللزوم بعد ركوعه
 ايضا كجواز سهوه الحج ويعذر لاجل **تعذر القراءة**
 في التسبيح وقطاعا الذرك والواجبين في التسبيح فقط
 بدولة الضرورة اية القليل منه كما في الذي قبله
 بل لا ولي لانه لا اختيار له ثم خلافة هنا وقد قيد
 بالفتنة فاولى ان يقيد بها ما لم فيه اختيار وان
 كان فعله ضرورة توقف الواجب عليه اذ غابها
 الباطل ضرورة العلية **بم** بل هذه اقول لانه
 لا يحصل له عنها وتكلمه عنها كمن يسكنه حتى
 تزول قال الشيخ لادابه تفرقة شجرة بين هذه
 وما قبلها في تقيد تلك بالفتنة دون هذه وجرى
 م ر على عدم التقييد هنا فقال لغير التسبيح القراءة
 الواجبة لا يبطلها وان كثر وعليه عمل كلام السنوني
 انتهى **لا** الذرك المندوب ولا **الحج** بالواجب او غيره
 اذا توقف على التسبيح فلا يعدر به **فلا** اذ لا
 ضرورة لاحتمال التسبيح لاجله وكذا لو تسبوا
 استسما مبلغ احتياج لاسماع المؤمنين اي بان تعدت
 فتاوتهم الاربعة وظاهر صريح الشيخ اعتمادهم
 خلافا ولو نزلت خامرة الى ظاهره فانه لم يطلت